
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

إشكالية الخريطة الأثرية بالمغرب: الغايات والوسائل.

محمد مقدون
جامعة مولاي اسماعيل – مكناس

مقدمة

منذ سنة 1912 إلى الآن والحديث يدور حول تقييد وترتيب المواقع الأثرية والمباني التاريخية والمحافظة عليها بشتى الوسائل والطرائق. إلا إن ذلك لم يرق إلى أن يصبح من ضمن أولويات الدولة ومشاريعها التي تكتسي طابع الاستعجال ولم يترجم إلى خريطة أثرية وظيفية تلبي رغبات كل المهتمين بالتراث المادي الوطني، مما يدعونا إلى طرح عدة تساؤلات:

ما ذا نعنيه بالخريطة الأثرية؟

ما هي الجهود التي بذلت في سبيل إخراجها إلى الوجود؟

هل يتطلب هذا الوقوف فقط عند ما هو معروف من الآثار؟ أم علينا أن نتعداه لاكتشاف ودراسة ما يشهد على أنشطة الإنسان في ماضيه القريب والبعيد وما احتفظ لنا به باطن الأرض على مر السنين رغم صروف الدهر؟

وهل يجب أن ينحصر دور الخريطة الأثرية في المساعدة على تدبير وصيانة ما هو موجود من المباني والمواقع أم يجب أن تشكل أيضا أداة لفهم المجال وتفاعله مع المعطى الثقافي والحضاري ومختلف أنماط العيش؟

لتسليط بعض الأضواء الكاشفة على جوانب من هذه القضايا الشائكة، سنتعرض في المحور الأول لأهم ما قام به أصحاب القرار السياسي والإداري والثقافي والعلمي بخصوص وضع خريطة أثرية فيما بين سنتي 1912 و2006، وفي المحور الثاني لنوعية الخريطة التي نريدها أن تكون لمغرب القرن الواحد والعشرين.

1.- المحاولات السابقة لوضع خريطة أثرية بالمغرب

إن الحاجة إلى وضع خريطة أثرية ليست وليدة اليوم، بل هي قديمة قدم الكشف عن المعالم والمواقع التاريخية وحصر عددها وتحديد كيفية توزيعها الجغرافي وترميمها والحفاظ عليها. وقد تبلور هذا الشعور في شكل مبادرات ومشاريع وظهائر ومراسيم ودوريات أصدرتها السلطات العليا بالمغرب خلال فترتي الاستعمار والاستقلال أي في ما بين سنتي 1912 و 2006.

1.1.- خلال فترة الاستعمار(1912-1956)

شهد عهد الحماية الفرنسية بالمغرب جملة من القرارات والتدابير القانونية والإدارية حددت بموجبها أسس وشروط التعامل مع التراث المادي القار والمنقول. ففي شهر رجب من سنة 1333(2 يونيه 1915) أعطيت الانطلاقة الأولى لهذا النشاط التشريعي والتنظيمي بصدور ظهير شريف خاص بالعقارات المحفظة والمرتبة تعزز في 11 شعبان 1364(21 يوليوز 1945) بالظهير الشريف المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر البهيجة والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات وصيانة المدن القديمة ومعالم الهندسة المعمارية الجهوية؛ إلا أن تطبيقه لم يتوج إلا بوضع خريطتين "أثريتين" إثنتين: الأولى تهم الحقبة الرومانية، وقد اقترحها المقيم العام الفرنسي الماريشال ليوطي Lyautey على المشاركين في دورة 30 مارس 1922 من أشغال المعهد العالي للدراسات المغربية،وأوصى أن تعتمد في إنجازها كل المعطيات النصية المعروفة والمكتشفات الأثرية الحديثة، والثانية قدمت في المعرض الاستعماري الدولي المقام بباريس سنة 1931.

إن هذا المفهوم الذي حدد للخريطة الأثرية له مرتكزات سياسية وخلفيات إيديولوجية ويجعل منها أداة دعائية ووثيقة يختزل بها المسار التاريخي والحضاري للمغرب وتبلور بواسطتها توجهات ذات طابع استعماري. فهو، بهذه الصيغة التبسيطية والمشوهة، بعيد كل البعد عن المفهوم الحقيقي للخريطة الأثرية التي يراد منها على الأقل تعداد أهم تجليات ومكونات التراث المادي وإيجاد الطرق والوسائل التي تساعد على حمايتها وصيانتها وفهم وظائفها الأصلية وما تختزنه من معاناة الإنسان وعبقريته الخلاقة وتحديه للعوائق الطبيعية.

1.2.- خلال فترة الاستقلال (1956-2006)

إن الملابسات التي أحاطت بقضية الخريطة الأثرية طيلة هذه المدة الزمنية تحتم علينا التمييز ما بين مرحلتين رئيسيتين: الأولى تنتهي عند سنة 1963 والثانية تليها مباشرة وما تزال مستمرة لحد الآن.

1.2.1- المرحلة الأولى (1956-1963)

تم حصر المرحلة الأولى في هذه الحقبة بالذات لأن السلطات المغربية السياسية والثقافية والعلمية أعادت خلالها تنظيم قطاع الآثار فخصصت لذلك المزيد من الاعتمادات المالية والإمكانات المادية.

وبالرغم من الحفريات والتحريات الميدانية العديدة التي أجريت في الصويرة ولكسوس Lixus وسلا Sala وتموسيدا Thamusida فيما بين سنتي 1956 و1963 والقيام بمسح أثري لمنطقة وليلي وحوض سبو ونشر البعض من نتائجها في شكل مقالات أو مؤلفات، فإن ما أنجز من أعمال طيلة هذه المرحلة الانتقالية لم يسفر عن

البشر في تاريخهم البعيد والقريب وجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول أنماط عيشهم وكيفية تجاوز الصعوبات التي اعترضت مسيرتهم الحضارية، بل الأهم من ذلك كله هو تصنيف وترتيب هذه المعطيات حسب المواضيع والمناطق والفترات الزمنية وتمثيلها على خرائط من السهل قراءتها وتحليلها واستعمالها وجعلها في متناول كل من له علاقة بالتراث المادي ويتعامل معه بأية صفة من الصفات كالمؤرخين والأثريين والمسؤولين عن إدارة المتاحف وتسيير قطاعات التجهيز والفلاحة والسياحة والصناعة والبيئة...

2.2.- إشكالية الوسائل

إن تحقيق الأهداف التي رسمناها لخريطة المغرب الأثرية يتوقف على استخدام العديد من الوسائل القانونية والتنظيمية والمالية والبشرية والتقنية.

1.2.2.- الوسائل القانونية والتنظيمية

صدرت لحد الآن مجموعة من الظهائر والمراسيم والدوريات الوزارية والقوانين التنظيمية نذكر من أهمها:

الظهير الشريف رقم 19 من رجب 1333(2 يونيه 1915) المتعلق بتحديد التشريع المطبق على العقارات المحفظة.

الظهير الشريف الصادر في 11 من شعبان 1364(21 يوليوز 1945) المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر البهيجة والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات وصيانة المدن القديمة ومعالم الهندسة المعمارية الجهوية.

الظهير الشريف رقم 1.80.341 بتاريخ 17 صفر 1401(25 دجنبر 1980) الذي ينسخ الظهير الشريف الصادر في 11 من شعبان 1364(21 يوليوز 1945) ويتضمن الأمر بتنفيذ القانون رقم 22.80 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر البهيجة والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات.

مرسوم الوزير الأول رقم 2.81.25 الصادر في 23 ذي الحجة 1401(2 أكتوبر 1981) بتطبيق القانون رقم 22.80 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر البهيجة والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات المتضمن الأمر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.80 .141 بتاريخ 17 من صفر 1401(25 دجنبر 1980).

منشور الوزير الأول رقم 73/د بتاريخ 5 رجب 1413(30 دجنبر 1992) المتعلق بتطبيق التشريع الخاص بالمحافظة على المعالم والمواقع التاريخية.

الدورية المشتركة لوزيري الشؤون الثقافية والداخلية والإعلام المتعلقة بتطبيق منشور الوزير الأول رقم 73/د بتاريخ 30 دجنبر 1992.

الملاحظ هو أن كل هذه التدابير التشريعية والتنظيمية تخص بالأساس المحافظة على التراث المادي المعروف القار والمنقول وحماية مكوناته من التغيير والتشويه والإتلاف ولا تحدد شروط ووسائل وضع خريطة أثرية لا تكتفي بجرد للمواقع والمباني التاريخية بل تتعداه لتوفير خرائط وقوائم المخلفات والمواد الأثرية وجداول توضيحية ومفاتيح مفصلة وأعمالا بيبليوغرافية وكل الوثائق والصور التي من شأنها أن توضح ما هو مجهول أو غامض أو معقد ويثير فهمه وضبطه نوعا من الإشكال.

ما نطمح إليه هو أن تتعزز ترسانتنا القانونية بتشريع ينص بصريح العبارة على المضمون الحقيقي للخريطة الأثرية ومدة ووسائل إنجازها والجهات والمؤسسات الإدارية والعلمية المسؤولة عنها.

2.2.2.- الوسائل المالية

يكاد يجمع المتخصصون في جرد التراث على أن إنجاز مشروع الخريطة الأثرية لا يتطلب الكثير من الاعتمادات المالية. وبما أنه شأن عام ويعكس التاريخ الوطني القريب والبعيد، فالمفروض أن تساهم في تمويله والعمل على إنجاحه الوزارة الوصية أي وزارة الثقافة ووزارات التجهيز والأشغال العمومية والتعليم العالي والبحث العلمي والفلاحة والبيئة وإعداد التراب الوطني والصناعة والسياحة والدفاع الوطني والداخلية والمالية والسلطات والجماعات المحلية والجهوية والمؤسسات البنكية والمقاولات والجمعيات غير الحكومية. ومن المحتمل جدا أن يستفيد هذا النوع من الأعمال من تمويل خارجي ودعم منظمات دولية.

3.2.2.- الوسائل البشرية

إن عدد الأثريين بالمغرب اليوم يبلغ حوالي 250. إذا ما اعتبرنا المساحة الإجمالية للمغرب(710000كلم2) فسنلاحظ أن هناك ثلاثة أثريين لكل 10000كلم2. وبالمقارنة، فإن عدد الأثريين ببولونيا بلغ 800 في سنة 1987 أي ما يناسب 26 أثري لكل 10000 كلم2، في حين لم يتجاوز 8 لكل 10000كلم2 في فرنسا سنة 1983.

للرفع من هذه الإمكانيات البشرية، يجب مواصلة سياسة تكوين الأطر التي نهجها المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث منذ سنة 1985 والعمل على إحداث تخصصات ومسالك في الآثار بالجامعات والاستعانة بالأساتذة الباحثين المتخصصين في تاريخ المغرب القديم على أساس أن تنظم لفائدتهم حلقات دراسية حول علم الآثار وخصوصا تقنيات المسح الأثري وتداريب ميدانية وزيارات للمتاحف والمباني والمواقع تمكنهم من التعود على مشاهدة المواد الأثرية والتمييز ما بين أصنافها الكبرى ورسمها وتصويرها.

وأكثر من ذلك يجب أن تتوحد التوجهات وأساليب العمل وأن تتكون على المدى القريب والمتوسط أطر إدارية وعلمية وتقنية كفئة وقارة تنصب كل اهتماماتها

على شؤون جرد التراث وقضايا الخريطة الأثرية بمدلولها الشامل والحقيقي.

4.2.2.- الوسائل العلمية والتقنية

تستعمل هذه الوسائل العلمية والتقنية بالأساس في المسح الأثري الذي يشكل حجرة الزاوية في كل عملية ترتبط بوضع الخريطة الأثرية. إن التقليدي والكلاسيكي منها لا يمكن من العثور إلا على المواد الأثرية المنتشرة فوق سطح الأرض ولا يضبط إلا الأماكن التي توجد بها مبان ومواقع تم التعرف عليها في ما قبل ولا يكشف إلا عن معلومات ومعطيات من شأنها أن تفي فقط بحاجيات الحفاظ على ما هو مقيد ومرتب من التراث المادي. بيد أن إنجاز مشروع خريطة أثرية حقيقية يتطلب، علاوة على ذلك، استخدام وسائل تقنية جد متطورة (أنواع شتى من الأجهزة الكهربائية والإيليكترونية، جرافات آلية...) تسمح بمزاولة المسح الأثري الجيوفيزيائي والجوي والغائص بكل أنواعه البحرية والنهرية والبحيرية والتصوير عن بعد وأخذ عينات من التراب بهدف تحليلها وتأريخها في مختبرات أعدت خصيصا لذلك والقيام بتحريات ميدانية ضرورية بما فيها إجراء استبارات وحفريات أفقية محدودة في الزمان والمكان والرسم السريع للوحدات الستراتغرافية والمواد الأثرية وبقايا الجدران والأسوار والمباني.

إن هذه الأهداف التي رسمناها لخريطة المغرب الأثرية والوسائل التنظيمية والمالية والبشرية والعلمية والتقنية الضرورية لتحقيقها تزداد دقة وحجما كلما تعددت وتنوعت الصعوبات التي تعيق تخطي أهم مراحل إنجاز هذا المشروع، ولا يمكن عزلها عن منهجية توطين المباني والمواقع واقتناص المعلومات الخاصة بهذه الآثار وخزنها وتوظيفها عند الحاجة وتحويلها إلى خرائط ومستندات.

خـــــــــاتمة

إن إشكالية الخريطة الأثرية بالمغرب هي في الأصل وبالأساس نابعة من إشكالية تحديد مفهومها وغاياتها واختيار ما يناسبها من أساليب ووسائل البحث والعمل.

فهي تمد بجذورها إلى العقود الأولى من القرن العشرين ومنذ ذالك الوقت وهي تثير المزيد من النقاش والاهتمام والتساؤل. ومع ذلك فإنها لم تشكل لحد الآن إحدى أولويات الدولة فتؤخذ بعين الاعتبار في ميزانياتها المتوالية ومخططاتها التراثية.

إن نوعية الخطورة التي يكتسيها طرح إشكالية خريطة المغرب الأثرية في الوقت الراهن مرتبطة بطبيعة وخصوصية السياسة الأثرية التي تم سلوكها لحد الآن ومدى وعي جميع الأفراد وشرائح المجتمع بالقيمة التاريخية والحضارية والسياحية والاقتصادية للتراث المادي القار والمنقول وبما يتعرض له باستمرار من تشويه وإتلاف ونهب.

ومهما كان اجتهادنا في صياغة الأهداف وتحديد الوسائل وأساليب البحث والعمل، فإن الخريطة الأثرية التي ننشدها لا يمكن أن ترى النور في المستقبل العاجل إلا بصنع قرار سياسي وثقافي وعلمي حاسم وجريء.

الهوامش

Euzennat, 1989, p.12.
Hespéris, 1922 , p.464 ; Euzennat, 1989, p.12.
Historique, 1931, pp.23-26 ; Roget, 1938.
للمزيد من المعلومات حول هذه المرحلة، انظر: مقدون، 1995، ص.ص184-185.
Euzennat, 1989, p.12.
Euzennat, 1989, pp.9-19.
Euzennat, 1989, p. 17.
للمزيد من المعلومات حول هذه المرحلة، انظر: مقدون، 1995، ص.ص 185-187.
9. Blouet et alii, 1991, p.18.
10. Fiches, 1991, p.6 ; Blouet et alii1991, p.18.
11. Lauzanne, 1991, p.16.
12. Ben Baâziz, 1991, pp.1-15.
13. Jaskanis, 1987, pp.46, 52, n.5.
14. Jaskanis, 1987, p.52, n.5.

المراجع المعتمدة

(العناوين ومختصراتها)

Ben Baâziz, 1991= S.Ben Baâziz, La carte archéologique des sites archéologiques et des monuments historiques, in Bulletin des Travaux de l'Institut National du Patrimoine, Comptes-rendus, Fascicule 6, Années 1990-1991, Tunis,pp.1-15.

Blouet et alii = V. Blouet, M.P.Seilly et P.Thion, Carte archéologique et gestion prévisionnelle du patrimoine, in Les nouvelles de l'archéologie, n°45, automne 1991, Paris, pp.17-19.

Euzennat, 1989 = M.Euzennat, Le limes de Tingitane : la frontière méridionale, Editions du CNRS, Paris, 1989.

Fiches, 1991 = J.L.Fiches, Dossier " La carte archéologique", in Les nouvelles de l'archéologie, n°45, automne 1991, Paris, pp.5-8.

Hespéris, 1922 = Compte-rendu de la séance du 30 mars 1922 de l'Institut des Hautes Etudes Marocaines, in Hespéris, t.2, 1922, p.464.

Historique, 1931= Historique de la Direction générale de l'Instruction Publique, des Beaux Arts et des Antiquités, publié à l'occasion de l'Exposition coloniale internationale de Paris, Rabat, s.d., pp.23-26.

Jaskanis, 1987 = D.Jaskanis, La carte archéologique polonaise : théorie et pratique, Les nouvelles de l'archéologie, n°28, été 1987, Paris, pp.42-52.

Lauzanne, 1991 = S.Lauzanne, Inventaire ou carte archéologique : morceaux choisis, in Les nouvelles de l'archéologie, n°46, hiver 1991, Paris, pp.15-17.

مقدون، 1995= محمد مقدون، البحث التاريخي- الأثري حول المغرب القديم ما بين سنة 1956 وبين سـنة 1990، في " بحوث " (مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية)، العدد 6، 1995، المحمدية، ص.ص 183-197.

Roget, 1938 R.Roget, Index de topographie antique du Maroc, Paris, 1938.